برنامج تقييم

استراتيجيات التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالمغرب:

تطبيق نموذج ديناميكي للتوازن الحسابي العام

MAMS

نور الدين ابن سينا

رئيس خدمة المرأة والطفل

مديرية التخطيط

المغرب

2012

المقدمة:

يعد برنامج "**تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب**" من بين البرامج التي أعددتها المندوبية السامية للتخطيط، بدعم تقني ومالي من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذا البنك الدولي.

فمنذ انطلاق تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 على الخصوص، وتراكم إنجاز عدة برامج ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي على العموم، كان من المتوقع أن المغرب باستطاعته تحقيق معظم أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015. وبموازاة مع إعداد التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية من أجل التنمية وحتى فترة إعداد التقرير الوطني الثالث لأهداف الألفية لسنة 2007، كان من الضروري التفكير في منهجية أكثر شمولية وأكثر دقة وذلك باستشارة مع خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. هذه المنهجية من شأنها إبراز مدى تأثير هذه الإنجازات ومدى تفاعل هذه الأهداف فيما بينها وكطريقة بديلة للطريقة المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبنية على فرضية الوثيرة القارية ما بين السنوات المنجزة وأفق 2015.

لهده الغاية، أعدت المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "نموذجا ديناميكيا للتوازن الحسابي العام" أطلق عليه اسم نموذج محاكاة أهداف الألفية للتنمية (MAMS) عوض منهجية التقييم المعتمدة عن طريقة الاتجاه الخطي والتي تعد طريقة سهلة الاستعمال لكنها غير شمولية لتحقيق ذلك باعتمادها على الإسقاطات الخطية.

1-الإطار العام :

تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية يندرج في إطار البرنامج الشمولي لأهداف الألفية بالمنطقة العربية ، الذي أعطي انطلاقته بخمس دول عربية على مراحل، ضمن البرمجة الجهوية لسنوات 2006-2009. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب اختير من بين الدول الخمس النموذجية لتقييم أهداف الألفية من أجل التنمية . ويندرج هذا البرنامج في إطار اتفاقية التعاون ما بين المندوبية السامية للتخطيط من جهة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهة أخرى في سلك التعاون لسنوات 2006-2009.

2-استخدام المعلومات الإحصائية في مراحل إعداد النموذج:

قامت المندوبية السامية للتخطيط باستخلاص وجمع كل المعطيات على شكل قاعدة مهمة للمعطيات وذلك انطلاقا من التقارير الوطنية للأهداف الألفية من أجل التنمية لسنوات السابقة (2003، 2005، 2007) ومعطيات أخرى قطاعية منبثقة من دراسات وأبحاث على شكل مؤشرات مرتبطة خاصة بأهداف الألفية ومجالات الاجتماعية والاقتصادية . وأدى إفتحاص وحدات النموذج إلى معرفة مختلف حاجيات الضرورية على مستوى توفير المعطيات واستكمالها بتقدير قياس مؤشرات أخرى.

3-تحديد المشكلة:

تحقيق أهداف التنمية من أجل التنمية يراود مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على مستوى الوطني والدولي باعتمادها من طرف مختلف رؤساء وملوك الدول المشاركة حيث اعتبرت كأجندة عالمية للتنمية التي سيعمل على تحقيقها في أفق 2015.إذ لم تتطرق التقارير الوطنية لأهداف الألفية من أجل التنمية ، خصوصا المتعلقة بسنوات 2003، 2005 و2007 إلى تحليل تفاعل هذه الأهداف فيما (التأثيرات المباشرة والغير المباشرة). كان من الضروري تسليط الضوء على تأثير السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة في مجال الضرائب والمالية والتجارة والاستثمار على تحسين المؤشرات المرتبطة بأ هداف الألفية ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة . وما هي الأهداف التي سوف تحقق؟ وما هي الأهداف في طور التحقيق؟ . تم التركيز أساس على الأهداف المرتبطة بكل من الفقر، التمدرس، والماء الصالح للشرب ومجال الصرف الصحي.

4- تفاصيل التجربة:

بالموازاة مع منهجية الإسقاطات المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تقييم قدرات المغرب على تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015، تم اعتماد مقاربة أخرى لهذه الغاية على أساس نموذج توازن حسابي عام ديناميكي (MAMS). وفي هذا الإطار، تم إجراء عمليات محاكاة لقياس مدى أثر البرامج القطاعية الحكومية للتنمية على أهداف الألفية.

4-1-أهداف التجربة:

تتلخص الأهداف الأساسية لهذا النموذج في النقط التالية:

- تقييم الآثار على الاقتصاد من خلال أسواق عوامل الإنتاج؛
- تحليل الحاجيات من الموارد النادرة (الشغل وتمويل الاستثمارات والسلع والخدمات الأخرى) في قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف للتنمية وغيرها من القطاعات؛
- إبراز دور أهداف الألفية للتنمية في زيادة موارد الاقتصاد من خلال سوق الشغل وفي نمو الدخل والاستثمارات على المدى الطويل ؛
- فهم تأثير السيناريوهات المختلفة للتخفيف من حدة التنافس على الموارد بين قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف الألفية من أجل التنمية والقطاعات الأخرى.

4-2-اللجنة المشرفة:

أشرف على هذه الممارسة بالمغرب، خبراء من المندوبية السامية للتخطيط (أطر عليا من مديرية التوقعات والمستقبلية ومديرية التخطيط –قسم البرامج الاجتماعية – وكذا باحثين من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بمساهمة مديرية المحاسبة الوطنية) مع الاستفادة من خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. لابد من الإشارة إلى مساهمة القطاعات الحكومية المعنية وخاصة وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة بتوفير الإحصاءات اللازمة لتنفيذ هذه الممارسة.

تم إعداد نموذج ديناميكي للتوازن الحسابي العام (نموذج محاكاة أهداف الألفية للتنمية) بدعم من السيد " **Rob Vos**" من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والسيد " **Hans Iofgarine**" من البنك الدولي. في هذا الإطار، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /المغرب على تشخيص عدة أنشطة إستراتيجية ساعدت على تحقيق جميع الطموحات ذات التأثير الإيجابي من أجل تحقيق أهداف الألفية على الصعيد الوطني.

4-3-الجهة المنفذة، مدة التنفيذ والمنطقة التي شملتها التجربة:

استغرق تنفيذ هذه التجربة ثلاث سنوات (من نهاية 2007 إلى مارس 2010). تم إعداد عدة ورشات تكوينية من طرف مجموعة من الخبراء الدوليين خصوصا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. أقيمت هذه الورشات خلال شهر يوليوز سنة 2008، استفاد منها أطر المندوبية السامية

للتخطيط .كما عرضت هذه التجربة عدة مرات خلال ورشات على الصعيد الوطني والجهوي (مراكش، الدار البيضاء، الرباط ومكنا س) وعلى صعيد الجامعة لمناقشتها في إطار إعداد التقرير الوطني الرابع للأهداف الألفية من أجل التنمية لسنة 2009 للمغرب.

- **المنطقة التي شملتها التجربة:** شملت الممارسة المستوى الوطني.
- **كيفية التنفيذ :** تم تطبيق نموذج ديناميكي للتوازن الحسابي العام الذي أطلق عليه اسم نموذج محاكاة أهداف الألفية من أجل التنمية **(MAMS)**، هذه الطريقة التحليلية لأهداف الألفية من أجل التنمية بعد تكييفها مع الاقتصاد المغربي من طرف المندوبية السامية للتخطيط.
- **الجهة المنفذة:** المندوبية السامية للتخطيط (مديرية التوقعات والمستقبلية ومديرية التخطيط).
- **الشركاء المعنيين:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط؛
- **دعم المالي:** قدم قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومكتب الجهوي للدول العربية والبنك الدولي ، دعما ماليا وتقنيا في جميع مراحل إعداد المشروع وكذا إعداد البرنامج وتكييفه على المستوى الوطني والمستوى الجزئي (الأسر).

4-4-تقديم وحدات النموذج:

يتضمن نموذج "MAMS" وحدات مرتبطة بالفقر والصحة والتعليم والماء و الصرف الصحي. ويصف هذا النموذج الآليات التي تتفاعل من خلالها أهداف الألفية للتنمية، حيث يمكن فهم التكاملات بين النفقات. كما هناك وحدات تتعلق بخمس أهداف الألفية من أجل التنمية مع علاقاتها الوظيفية ومرونتها المطابقة. ووحدة خاصة لهذا النموذج تجمع المتغيرات السوسيو اقتصادية (العوامل) والمؤشرات المستعملة للتتبع التقدم الحاصل لتحقيق هذه الأهداف . فمن خلال تحسين جودة المياه والتطهير، مثلا يمكن الحد من توسيع الخدمات الصحية اللازمة لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية الخاصة بالصحة . ويقوم النموذج كذلك بتقييم الآثار على الاقتصاد الوطني. كما يمكن من تحليل الحاجيات من الموارد النادرة (الشغل وتمويل الاستثمارات والسلع والخدمات الأخرى) في قطاعات الخدمات المرتبطة بأهدا ف الألفية للتنمية وغيرها من القطاعات . ولكذا دور أهداف التنمية في زيادة موارد الاقتصاد من خلال سوق الشغل وفي نمو الدخل والاستثمارات على المدى الطويل . ويمكن أيضا من فهم تأثير السيناريوهات المختلفة للتخفيف من حدة التنافس على الموارد بين القطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية والقطاعات الأخرى.

-أهم العوامل المرتبطة بأهداف الألفية:

يتضمن النموذج متغيرات مرتبطة بعوامل أهداف الألفية منها: نفقات استهلاك الفردي، والولوج إلى خدمات الصحة، والولوج إلى المدرسة، والبنية التحتية المرتبطة بالماء، والولوج إلى الماء الصالح للشرب، والتوزيع حسب الوسطين الحضري والقروي، وحجم الأسر، ومعدلات مرتبطة بالتأطير المدرسي ونفقات التمدرس.

4-5-المعطيات الإحصائية المستعملة:

تم استعمال عدة معطيات إحصائية كأداة لقياس مدى تفاعل وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية. وتتلخص هذه المعطيات في:

-مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي أعددتها مديرية المحاسبة الوطنية (المندوبية السامية للتخطيط)؛

-جدول الحسابات الاقتصادية المندمجة لسنة 2005 (المندوبية السامية للتخطيط)؛

-جدول الموارد والاستخدامات لسنة 2005 ؛

-الحسابات الوطنية للتربية الوطنية: معدل التمدرس (وزارة التربية الوطنية)؛

-الحسابات الوطنية للصحة : معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات (وزارة الصحة)؛

- معطيات البحث الوطني للاستهلاك الأسر المغربية لسنة 2007 (المندوبية السامية للتخطيط)؛

- معطيات البحث الوطني للاستثمار المتعلق بالإدارات العمومية المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط؛

-إصدارات مكتب الصرف بالمغرب تابع للوزارة الاقتصاد والمالية.

تعد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كقاعدة حسابية لنموذج العام الحسابي الديناميكي وتتكون بنيتها خصوصا من الفئات المتعلقة بعامل الشغل وفئات الأسر المشخصة وترتيب وتوزيع فروع الإنتاج والمنتجات المتعلقة بها والاستثمار حسب المنتوج . إذ مكنت من إعداد توزيع غني للفروع المرتبطة بالإنتاج والمنتجات المتعلقة بها. في المجموع تم اعتماد 19 فرعا: الفلاحة والزراعات والقنص واستغلال الغابات والصيد وتربية الأسماك، استخراج المعادن، الصناعات الغذائية والتبغ، صناعة النسيج، صناعات أخرى، البناء، وخدمات أخرى... والتربية الابتدائية العمومية، والتربية الثانوية العمومية، وتربية التعليم العالي العمومي ، والصحة العمومية ، والصحة بالقطاع الخاص ، والتربية الابتدائية بالقطاع الخاص ،

والتربية الثانوية بالقطاع الخاص ، و الماء والتطهير العمومي ، والماء والتطهير الخاص ، وبنيات التحتية أخرى وخدمات أخرى.

5-المنهجية المعتمدة:

تم التركيز على الأهداف الألفية من أجل التنمية المرتبطة خاصة "بالتقليص من الفقر المدقع والجوع"، و"بضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع "، و"بتخفيض وفيات الأطفال دون الخمس سنوات "، و"بتحسين صحة الأم". وبغية تقييم اتجاهات تطور الفقر بالمغرب، تم اعتماد طريقة إضافية وذلك بتطبيق محاكاة على المستوى الجزئي "ميكرو". عدة عمليات تجميع وتقسيم الفروع كانت ضرورية لإعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كقاعدة حسابية للنموذج المذكور . تم استعمال حسابات الوطنية للتربية الوطنية وحسابات الوطنية للصحة التي أعددتها كل من وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة بدل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي هيأتها مديرية المحاسبة الوطنية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط لأنها تتضمن فرع متعلق ب"التربية والصحة" معا.

لحساب عامل "العمل أو الشغل" تم إعداد نموذج اقتصادي قياسي مبني على أساس نظرية الرأسمال البشري والمقترح من طرف " **Mincer** " والذي يأخذ بعين الاعتبار علاقة تصفية من طرف " **Hickeman**" الذي يهدف إلى توزيع كتلة الأجور ما بين الأسر حسب قوة العمل التي يتضمنها. حيث تم توزيع " عامل الشغل " إلى ثلاث فئات: تأهيل ضعيف، تأهيل متوسط وقوة العمل ذات تأهيل عالي.

لحساب الجاري للوحدات المؤسساتية ، تم استخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية حيث تم إبراز أربع حسابات : الأسر بالوسط الحضري، والأسر بالوسط القروي، والدولة وحساب بقية العالم . تم الحصول عليها من خلال تجميع ثلاث حسابات " حساب الأسر وحساب المقاولات العمومية وكذا حساب المقاولات الخاصة" التي تظهر في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وذلك لحسابات الأسر.

ولحساب الأسر حسب الوسط (الحضري والقروي): تم استخدام معطيات البحث الوطني لاستهلاك الأسر لسنة 2007، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

وللحصول على تحويلات رأس المال ما بين مختلف العاملين الاقتصاديين، والدين الخارجي والاستثمار المباشر الأجنبي، تم استعمال جدول الموارد والاستعمالات المندمجة وميزان الأداء لسنة 2005. من جهة أخرى، دعى النموذج إلى ضرورة استخدام عدة معطيات المرتبطة بأهداف الألفية (الهدف 1، الهدف 2 ، الهدف 4 ، الهدف 5 والهدف7) ومعطيات الخاصة باستثمار الدولة والنفقات العمومية ومعطيات مجال التشغيل وكذا الديون. بالنسبة لمعدلات المرونة في مجال التجارة تم استفادة من دراسات التي أنجزت من طرف خبراء المندوبية السامية للتخطيط (الأستاذ التهامي عبد الخالق، خبير وأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي).

من خلال تطبيق هذا النموذج، تم ا عتماد "السيناريو الأساس" و"السيناريوهات البديلة" وذلك لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.

6-أهم النتائج المحققة:

اعتمادا على السيناريو الأساسي ، إضافة إلى تعميم التعليم الابتدائي، فإن معدل التزود بالماء الصالح للشرب سيصل إلى 97.8% في أفق 2015 ومعدل الولوج إلى شبكة الصرف الصحي إلى 98.4%. وهي معدلات تفوق بكثير تلك المتوخاة من أهداف الألفية للتنمية والمحددة في 72% و 87% على التوالي. غير أن مؤشرات المتعلقة بوفيات الأطفال دون السن الخامسة وبوفيات الأمهات، بالرغم من تحسنها، تبقى دون المستوى المتوخى . إذ أن وفيات الأطفال سينتقل من 32.2 وفاة في ألف ولادة سنة 2008-2009 إلى 29.5 في أفق 2015 عوض 25.3 كقيمة مستهدفة . ومن جهتها فإن وفيات الأمهات، ستنخفض من 112 وفاة لكل 100.000 ولادة حية في 2009 إلى 101 وفاة في 2015، وتبقى القيمة المستهدفة هي 83 وفاة لكل 100.000 ولادة حية (الجدول 1).

الجدول 1: نتائج تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية "السيناريو الأساسي"

أهداف الألفية	2010	2015	المرمى في أفق 2015
- الهدف 2: تعميم التعليم الابتدائي (%)	90	100	100
-الهدف 4: معدل الأطفال أقل من سنة (‰)	32	29.3	25.3
-الهدف 5: معدل وفيات الأطفال (لكل 100.000 ولادة حية)	111.2	100.8	83.0
- الهدف 7- أ-: الولوج إلى الماء الصالح للشرب(% من الساكنة)	85.8	97.8	72.0
- الهدف 7- ب-: الصرف الصحي (% من الساكنة)	93.0	98.4	87.0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط نموذج « MAMS » .

وبناءا على السيناريوهات البديلة الذي يهدف إلى تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في وقت واحد، تم اقتراح عدة فرضيات انطلاقا من الرفع من نفقات العمومية، خاصة لفائدة خدمات التربية والصحة. إذ تم استخدام محاكاة مبنية على عدة فرضيات التمويل انطلاقا من الرفع من المساعدة الأجنبية أو من القرض الخارجي أو من الضرائب والقرض العائلي. و تمت مقارنة السيناريوهات البديلة بالسيناريو الأساسي لاستنتاج التوضيحات الخاصة ب:

- ✓ قدرة الماكر واقتصادي لتحقيق أهداف الألفية؛
- ✓ تكلفة وطرق تمويل الناجعة؛

وقد تبين أن استمرار السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة، في مجال الضرائب والمالية والتجارة والاستثمار ستمكن المغرب من تسجيل تطور مهم في مختلف المجالات المرتبطة بأهداف الألفية من أجل التنمية. فإن المغرب سائر في طريق تحقيق الأهداف المنشودة في أفق 2015، والمرتبطة أساسا بكل من الفقر، والتمدرس، والماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

الجدول 2: النفقات العمومية الإضافية سنويا، لتحقيق أهداف الألفية في وقت واحد أو فرديا حسب مختلف السيناريوهات البديلة للتمويل ما بين 2005 و 2015 (بنسبة الناتج الداخلي الخام)

المجالات	نفقات المتوسطية في السيناريو الأساسي	النفقات العمومية الإضافية سنويا بالمقارنة مع نفقات المتوسطية في السيناريو الأساس (المرجع)			
		الضريبة	تحويلات الخارجية	الديون العمومية	
				الخارجية	الداخلية
		جميع أهداف الألفية من أجل التنمية في وقت واحد			
التعليم الابتدائي	2.10	1.64	1.68	1.68	1.64
-الاستهلاك النهائي	2.08	1.50	1.54	1.54	1.50
-الاستثمار	0.03	0.14	0.14	0.14	0.14
الصحة	1.33	0.40	0.39	0.39	0.40
- الاستهلاك النهائي	1.23	0.30	0.30	0.30	0.30
- الاستثمار	0.09	0.10	0.10	0.10	0.10
الماء والصرف الصحي :	0.20	0.00	0.00	0.00	0.00
-الاستهلاك النهائي	0.11	0.00	0.00	0.00	0.00
-الاستثمار	0.09	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	3.64	2.04	2.08	2.08	2.04
-الاستهلاك النهائي	3.42	1.80	1.84	1.84	1.79
-الاستثمار	0.21	0.25	0.24	0.24	0.24

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط نموذج « MAMS » .

7-عوامل النجاح:

يمكن تلخيص عوامل النجاح في النقط التالية:

- تسليط الضوء على آليات التفاعل بين وحدات أهداف الألفية من أجل التنمية؛
- فهم التكاملات بين النفقات العمومية وتأثيرها على تحقيق أهداف الألفية؛
- تقييم الآثار على الاقتصاد بكامله من خلال عوامل الإنتاج؛
- تحليل حاجيات من الموارد النادرة (الشغل وتمويل الاستثمارات والسلع والخدمات) في القطاعات المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية وغيرها من القطاعات؛
- معرفة دور أهداف الألفية من أجل التنمية في زياد ة موارد الاقتصاد من خلال سوق الشغل وفي نمو الدخل والاستثمارات على المدى الطويل؛
- كما مكن هذا النموذج من فهم تأثير السيناريوهات المختلفة للتخفيف من حدة التنافس على الموارد بين قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف الألفية من أجل التنمية والقطاعات الأخرى.

كما مكنت ه ذه التجربة من توفر قاعدة للمعطيات واستخدام المعلومة الإحصائية كأداة لقياس مجموعة من المؤشرات اعتمادا على البحوث الوطنية وكذا إشراك القطاعات الحكومية ودعم القدرات للكفاءات الوطنية من خلال إصلاح هذا النموذج وتكييفه مع الإطار المغربي.

8-التحديات والحلول:

يمكن تلخيص أهم التحديات في النقط التالية:

- صعوبات في جمع المعطيات لقياس مؤشرات المرتبطة بوحدات النموذج؛
- الاستعانة بالخبراء الدوليين والمحليين لأنها تعد المبادرة الأولى لتطبيق هذا النموذج (النموذج مركب من عدة وحدات مرتبطة في ما بينها)؛
- صعوبة شرح كل التغيرات الاجتماعية بتطبيق نموذج؛
- عدم التطرق إلى الهدف الثالث المتعلق ب "النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء " بشكل مباشر مع العلم أن "سوق الشغل" ووحدة التربية والصحة يمكن استغلالها لتوضيح ذلك.

وللإيجاد الحلول المناسبة لتجاوز هذه التحديات عملت المندوبية السامية للتخطيط إلى دعم وتكثيف التواصل والتنسيق مع الشركاء المعنيين وعقد عدة ورشات واجتماعات على المستوى الوطني والجهوي وكذلك مع الخبراء.

9-التوصيات التي يمكن توجيهها للآخرين:

مكنت هذه التجربة من محاكاة تأثيرات السياسات العمومية على أهداف الألفية من أجل التنمية، من جهة، وتقييم تأثيرات الأزمة العالمية على تحقيق أهداف الألفية، من جهة أخرى . إذ، مكن هذا البرنامج من تطوير قاعدة المعطيات عبر استغلال المعطيات المستخرجة من خلال البحوث الإحصائية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط وكذا القطاعات الحكومية المعنية في الفترة ما بين 2007 و2010 وكذا محاولة تحيينها وتثمينها في الفترات المقبلة . وكانت كذلك فرصة قوية لإشراك مختلف الشركاء المعنيين والقطاعات الحكومية المعنية وتحسين التنسيق والحكامة والاستخدام الأنجع للإحصاءات في السياسات العمومية عامة وفي مجال أهداف الألفية خاصة. لذا يمكن تعزيزها كتجربة رائدة في مجال معرفة أثر السياسات.

بنجاح هذه الممارسة أصبح من اللازم تثمينها واعتمادها "كممارسات الجيدة" وفي سنة 2011-2012 تم تنفيذها على عدة مجالات من بينها مجال "التقاعد" وذلك بتسليط الضوء على وضعية الراهنة لمنظومة التقاعد بالمغرب، التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط باقتراح سيناريوهات لحل مشكلة التقاعد بالمغرب في السنوات المقبلة.

10-الخطط المستقبلية والاستدامة:

يتبين من النتائج المستخرجة ، انطلاقا من تنفيذ النموذج "**MAMS**" كأداة لتحيق أهداف الألفية على أن تلك المرتبطة بتحسين الماء الصالح للشرب و الصرف الصحي سوف تحقق قبل أفق 2015 (الموعد المحدد). يجب التأكيد في هذا الصدد على أن الهدف الأول المتعلق "بالتقليص من الفقر المدقع والجوع" تم تحقيقه منذ بداية 2005 بالموازاة مع فترة انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. لكن بالرغم من التقدم الحاصل المجهودات المبذولة من طرف الحكومة المغربية، لازال هذا التقدم غير كافي وخصوصا لتحقيق الأهداف المرتبطة بوفيات الأطفال وبوفيات الأمهات (معدلات جد مرتفعة بالمقارنة مع الدول المغرب العربي) الذي يستلزم جهدا إضافيا.

مكن هذا النموذج من محاكاة آثار السياسات العمومية في القطاعات الاجتماعية على الاقتصاد المغربي على مستويين التوازنات الماكر واقتصادية . كما ساعدت المقاربة المعتمدة ، على تقييم أكثر شمولية لقدرة السياسات العمومية على تحقيق هذه النتيجة ومن تسليط الضوء على الارتباط الجدلي بين هذه الأهداف ومختلف مكونات الاقتصاد المغربي وكذا التكامل بين النفقات الم خصصة لهذه الأهداف وتقييم مستوى ترشيدها.

11- التغذية الراجعة من المستفيدين:

نظمت المندوبية السامية للتخطيط عدة ورشات وطنية وجهوية بمناسبة تقديم مشروع التقرير الوطني الرابع للأهداف الألفية من أجل التنمية لسنة 2009 بعدة مدن مغربية (مراكش، الدارالبيضاء، الرباط، ومكناس). كان الهدف من تنظيم هذه الورشات هو مناقشة التجربة المغربية. حيث عبر المشاركون من متدخلين محليين (ممثلين القطاعات الحكو مية على الصعيد المحلي) على أهمية التجربة وتثمينها وإمكانية تطبيقها على المستوى المحلي والجهوي . وكانت الحاجة ملحة للإعداد تقارير الجهوية المتعلقة بأهداف الألفية من أجل التنمية وكذا الاستفادة من هذه التجربة .

من جهة أخرى، عمدت الورشات التحسيسية المتعلقة بالتقرير الوطني حول أهداف الألفية إلى الأخذ بعين الاعتبار مختلف الملاحظات المغذية للنموذج على مستوى التحليل وتوفير المعطيات الضرورية لتنفيذه.

12-المستندات والوثائق الداعمة:

تشتمل الوثائق الداعمة على عدة دراسات أنجزت من طرف المندوبية السامية للتخطيط، ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية وكذا من لدن خبراء دوليين ووطنيين حول تطبيق النموذج تتضمن معطيات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي وفيما يلي مجموعة من المصادر من أهمها:

-Abdelkhalek, T., (2005), « Libéralisation commerciale et pauvreté au Maroc : une analyse en équilibre général micro simulé », Rapport d'étude préparé pour la Banque mondiale.

-Annabi, N., J. Cockbum et B. Decaluwé (Juillet 2003), « Formes fonctionnelles et paramétrisation dans le MCEG », CREFA, Université Laval.

- -Annabi, N., J. Cockbum et B. Decaluwé (march 2006), « Functional forms and parametrization of CGE models » , MPIA working paper.

-Bourguinon , F. and F. Sunberg(march 2006), « Constraints to achieving MDGs with scaled-up-aid », DESA working paper N°15.

-Bourguinon , F. Diaz-Bounilla and Hans Lofgren(December 2006), « Aid, service delivery and the MDGs in an economy-wide framwork ».

-Bussolo, M. and D. Medvedev (December 2006), «Millenium development Goals for Honduras : current achievements and forthcoming challenges », work bank.

-GAMS_ A User's Guide, tutorial by Richard E. Rosenthal.

-Ganuza, E. R. Paes de Barros and R. Vos, (2002), « Labour market adjustment, poverty and inequality during liberalization ».

-Hammil H., (November 2006), « Determinants of selected MDGs in the framework of the MAMS model in Nicaragua », ECLAC, Mexico.

-Haut Commissariat au Plan, Enquête Nationale sur l'Emploi (2000-2008).

- Haut Commissariat au Plan, Enquête Nationale sur la consommation et les dépenses des ménages (1984-85, 2001).

- Haut Commissariat au Plan, Enquête Nationale sur les niveaux de Vie des ménages (1990-91, 1998-99, 2006-2007).

- Haut Commissariat au Plan, les indicateurs sociaux (2006, 2007).

- Haut Commissariat au Plan (2005), Rapport « pauvreté, développement humain et développement social au Maroc ».

- Haut Commissariat au Plan(2005), données cartographiques et statistiques.

- Haut Commissariat au Plan, Rapport national sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement (2003, 2005, 2007 et 2009).

- Haut Commissariat au Plan, Rapport national sur le développement humain (1997, 2003, 2005, 2007 et 2008).

- Haut Commissariat au Plan, Recensement Général de la Population et de l'Habitat (1994 et 2004).

- Haut Commissariat au Plan(1997), Situation et perspectives démographiques du Maroc.

- Lofgren, H., C.Diaz-Bounilla(2006), « MAMS : an economywide model for analysis of MDG country strategies », DECPG world Bank.

- Lofgren, H., R.lee Harris, S.Robinson with assistance from M.Thomas and M.El said (2002), « A standard computable general equilibrium (CGE) model in GAMS », international Food Policy Research Institue.

-Ministère de la Santé, Comptes nationaux de la santé (1998/99, 2001).

-Ministère de la Santé, Enquête Nationale sur la Santé de la Population (1992, 1997, 2003-2004).

-Ministère de l'Education Nationale, Comptes nationaux de l'éducation, 2003-2004.

-Ministère de l'Education Nationale, Recueils statistiques de l'éducation (1999/2000, 2007/2008).

-Robinson, S. A.Cattaneo and M.El said (august 2000), « Updating and estimating a social accounting matrix using cross entropy methods », International Food Policy Research Institue.

-Sanchez, C., V.Marco (December 2004), Rising inequality and falling poverty in Costa Rica's agriculture during trade reform. A macro-micro general equilibrium analysis. Chapter 6, pp : 159-188. Maasstricht Shaker publishing.

-Sanchez, C., V.Marco (December 2004), Rising inequality and falling poverty in Costa Rica's agriculture during trade reform. A macro-micro general equilibrium analysis. Chapter 6, pp : 189-226 and related appendices.

-Sanchez, C. and R.Vos (January 2007), « Informative note on elasticities and calibration of MAMS », DESA, United Nations.

-Sunberg, M. and H.Lofgren (2006), « Absorptive capacity and achieving the MDGs, the case of Ethiopia », World Bank.

-Urquiola, M. and V. Calderon (January 2005), « Apples and oranges : Educationnal enrolment and attainment across countries in Latin America and the Caribbean », Inter-American development bank, Regional policy dialogue study series.

-Vos, R., L.Inoue and Marco V.Sanchez (January 2007), « Constraints to achieving the MDGs through domestic resource mobilization », UN-DESA.

-Khellaf, A., Belhachmi, E., Karim, M., Assessing Devolopment Strategies to achieve the MDGs in The Kingdom of Morocco, country study, realizing the Millenium Development

Goals through socially inclusive macroeconomic policies, United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DPAD/UN-DESA), March 2001.